

باعجاجة: التأمين الوطني المجاني سيعالج الكثير من تحديات ومشاكل المنظومة الصحية

أكد المحلل الاقتصادي وعضو هيئة التدريس بجامعة جدة البروفيسور سالم باعجاجة ، أن صدور الموافقة على قرار مجلس الوزراء القاضي بتأسيس شركة الصحة القابضة والموافقة على تنظيم مركز التأمين الصحي الوطني، هو قرار حكيم ينصب في مصلحة المواطنين في المقام الأول ، فجميع المواطنين المستحقين للرعاية الصحية سيستفيدون من مركز التأمين الصحي الوطني إذا لم يكونوا مشمولين بأنظمة أو برامج أو خدمات خاصة أخرى للرعاية الصحية توفرها لهم جهات أخرى غير وزارة الصحة ، مبيدًا أن صدور الموافقة على إنشاء شركة الصحة القابضة سيضع الأسس النظامية لتنفيذ إستراتيجية التحول في وزارة الصحة نحو التخصيص عبر مراحل متتابعة وبأسس علمية وواقعية صحيحة، وسيقضي على كل السلبيات الموجودة من الناحية المالية ويقنن الهدر المالي ، بحيث يتم توجيه الصرف بشكل صحيح مع مراعاة احتياجات هذه المرحلة وعبر قنوات فعلية ، مع التركيز على جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وقال إن القرار الحكيم سيعزز من أداء المنظومة الصحية بالمملكة، كما سيعزز من خطط والبرامج الصحية التي تهدف إلى حماية المواطنين ووقايتهم من الأمراض ،

بجانب توفير جميع الخدمات الصحية التي كانت تثقل كاهلهم مثل علاجات زراعة الأعضاء وعلاج الحالات المتقدمة للأمراض المستعصية والتي كان الكثير منها يتجه للخارج متحملاً عناء السفر.

وتابع أن القرار يخدم - ولا الحمد- جميع شرائح المجتمع المشمولة بالخدمات الصحية الحكومية دون استثناء ، فقد شمل أيضًا أصحاب الضمان ومن لديهم ساند والعاطلين عن العمل سيكونون مشمولين في التأمين المجاني.

وخلص البروفيسور باعجاجة إلى القول " إن ما نشهده اليوم من تطور كبير في الخدمات الصحية لم يأت من باب الفراغ أو الصدفة بل هو نتاج اهتمام ولاة الأمر- يحفظهم الله - وتطلعاتهم في أن تكون الخدمات الصحية في السعودية مواكبة للتطور الصحي العالمي في كل مجالاته العلاجية والتشخيصية والتقنية والدوائية ، فكرست جل اهتمامها بهذا الجانب الإنساني ، فالقطاع الصحي شهد في الأعوام الأخيرة نقلات نوعية متتالية، في توفير الرعاية الشاملة، وفق أعلى المعايير العالمية، إذ أولت القيادة الرشيدة، اهتماما غير مسبوقًا ، من خلال تطوير المنشآت الصحية الحكومية والكوادر البشرية لمواكبة المستجدات والتصدي للأمراض، وتوفير حلول الرقمنة للتيسير على المستفيدين، وإعداد بنية تحتية متينة قادرة على مواجهة التحديات.

يشار إلى أنه صدرت موافقة ملكية كريمة على قرار مجلس الوزراء الذي يقضي بتأسيس شركة الصحة

القابضة والموافقة على تنظيم مركز التأمين الصحي الوطني، ما يمكن من رفع فاعلية أداء المنظومة الصحية.

وستكون وزارة الصحة هي الجهة المنظمة والمشرفة على المؤسسات الصحية العامة والخاصة، وتتولى التجمعات الصحية تقديم خدمات الرعاية الصحية المتكاملة للمستفيدين في جميع مناطق المملكة، وفقاً لنموذج الرعاية الصحية الحديث بمستوياتها المختلفة.

ويضع القرار الأسس النظامية لتنفيذ استراتيجية التحول في وزارة الصحة والتي ستم في مراحل متتابعة خلال السنوات القادمة، حيث ستعمل التجمعات الصحية على تنفيذ مجموعة من البرامج التحولية الرامية إلى تعزيز صحة المجتمع والوقاية والكشف المبكر عن الأمراض والمخاطر الصحية.